

مرومان بالتمديد لرئيس جامعة حلب ونائب رئيس جامعة دمشق لشؤون المنتوح أفيوني لـ«الوطن»: مركز للتأجيل الدراسي لطلاب حلب هذا العام

فادي بك الشريف

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد مرسوماً مدد بموجبه للدكتور مصطفى أفيوني كرئيس لجامعة حلب لمدة ٣ سنوات. وفي تصريح لـ«الوطن» بين أفيوني أنه يتم العمل ضمن توجيهات وزير التعليم العالي عاطف نداف على إحداث مركز لتأجيل الطلاب في جامعة حلب هذا العام وذلك في المدينة الجامعية، مخصصة لطلاب حلب في مرحلتي الإجازة والدراسات العليا، ضمن إطار التسهيل على الطلاب وتبسيط إجراءاتهم، لافتاً إلى متابعة الوزارة للموسسة لتعميم التجربة في مختلف الجامعات.

كما لفت رئيس جامعة حلب إلى العمل على تطبيق النافذة الواحدة ضمن خطة الجامعة المستقبلية، مضيفاً: إن الكلية تضم ١٢٠ ألف طالب وطالبة، وهناك ١٩ كلية ومعهدان، إضافة إلى ٤١٥٦ طالب ماجستير في مختلف الكليات في جامعة حلب. وأشار أفيوني إلى أن امتحانات التعليم المفتوح مستمرة لـ ٢٤ الشهر الجاري في مختلف الاختصاصات، ويتقدم الطلاب لبرامج بالاقتصاد والزراعة والحقوق والآداب.

كما أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً قضى بموجبه بالتمديد للدكتورة صفاء أوتاني كنايب لرئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح لفترة ثانية وأخيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قالت أوتاني: إن أكثر من ٣٠ ألف طالب وطالبة يتقدمون إلى برامج الدراسات القانونية والإعلام ورياض الأطفال والترجمة والدراسات الدولية والدبلوماسية، مضافة: إن امتحانات بعض البرامج تنتهي بـ ٢٠ الشهر والبيض الآخر في ٢٤ الجاري، ناذرة في سياقه بدء بعض الكليات بإصدار نتائج بعض المقررات.



مطالبات بتثبيت المؤقتين.. ولجنة برئاسة وزير الصحة لدراسة التأمين الصحي

القادري لـ«الوطن»: قريباً حزمة من الإجراءات الحكومية لتحسين الوضع المعيشي

عبد المتعم مسعود

قال رئيس اتحاد العمال جمال القادري إن الاتحاد يبذل جهوداً مع الحكومة لتحسين الوضع المعيشي للعمال، كاشفاً عن عود حكومة لدراسة الوضع المعيشي، مؤكداً على أن المرحلة المقبلة ستحمل إيجابيات على هذا المستوى.

وبين القادري في حديثه للوطن أن إشكالية الوضع المعيشي أنه مركب على أكثر من حامل، مؤكداً وجود حزمة من الإجراءات قريباً لتحسين الوضع المعيشي ورأى أن رفع الحد الأدنى للأجور إلغاء الضريبة على الدخل تؤمن تحسين الوضع المعيشي إضافة إلى نقل العاملين المجاني ودراسة ودعم الفاتورة الصحية، كاشفاً عن تشكيل لجنة برئاسة وزير الصحة وعضوية اتحاد العمال لدراسة التأمين الصحي.

وبين القادري أنه تم تقديم عشرة آلاف حقيبة مدرسية لدعم العمال الأشد فقراً إضافة لإعانات في شهر رمضان الماضي وصلت نحو ٣٠ مليوناً.

وأكد القادري إنجاز دراسة من خلال المرصد العمالي للدراسات والبحوث لواقع سوق العمل بعد سبع سنوات بالحرب، مبيناً أن الدراسة خلصت إلى وجود نقص شديد نسبي في اليد العاملة ففي بعض التخصصات تقص شديد وبعضها الآخر نقص قليل وبالشكل العام يوجد نقص باليد العاملة يعود لتسرب العمالة خارج الحدود تحت ضغط الحرب والأزمة المعيشية. ونفى القادري وجود خريطة للتهوؤ بالاقتصاد السوري في الوقت الحالي لأنه يتعين موضوعياً إيجاد هذه الخريطة، مبيناً أن الحلول الحالية حلول اسعافية وقطاعية موضحاً أن الحكومة تسعى لملء الشواغر عبر إعلان مسابقات لكن لا يتقدم أحد العديد من المسابقات فشركت الغزل في دمشق لم يتقدم العدد المطلوب للعديد من مسابقاتها.

وبين القادري أنه يوجد لجنة لتعديل القانون ١٧ وهي تتجمع أسبوعياً لكن من غير المنظور متى تنتهي من تعديلاتها.

يأتي حديث القادري بمناسبة مرور ثمانين عاماً على تأسيس الاتحاد العام للقابات العمال الذي تمت إقامة احتفال بمناسبةه في



نقص شديد نسبي في اليد العاملة

للسورية للتجارة وتم رفعه لرئاسة مجلس الوزراء ليصار إلى إصداره.

وأكد شعب استعداد الوزارة لفتح أي مركز لشركة العبران ضمن المناطق التي تقع تحت سيطرة الدولة واعتبر أن الأسعار انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي خاصة أسعار المواد المستوردة وأمل حدوث منافسة حقيقية في الأسواق تسهم في انخفاض الأسعار كما لفت إلى أن المنافسة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عودة عجلة الإنتاج بكامل قوته.

وأشار شعب إلى أن الوزارة تعمل على إعادة هيكلية المؤسسات الاقتصادية فبعد إحداث السورية للتجارة يتم العمل حالياً على هيكلية المؤسسة العامة للحبوب، كاشفاً أن الوزارة تعمل على تعديل العديد من القوانين التي سترفع قريباً إلى الجهات الوصائية لإصدارها، لافتاً إلى تفعيل التسجيل الدوري لتقافة العلامات التجارية التسجيلية وأن الوزارة تحاول رفع طبيعة العمل للعمال في المطاحن والمخابز لتصبح ٧٥ بالمئة.

كما أكد معاون وزير الصحة حسان أبو حامد أن جميع المطالب التي ذكرت هي مطالب محقة وفي صلب عمل وزارة الصحة، مشيراً إلى أن تعديل تعويض مخاطر المهنة ضمن إطار عمل الوزارة التي تسعى بالتعاون مع عدة وزارات أخرى منها وزارة المالية لتعديل تعويض مخاطر المهنة، وهناك مناقشات مستمرة مع وزارة المالية بهدف الخصوص، وفيما يخص القسرة القلبية في محافظتي السويداء وحمص اعتبر حامد أن وجود قسرة قلبية يحتاج لعدة معطيات يجب توفرها منها الكادر الطبي القادر على تشغيل القسرة إضافة لضرورة توفر قسم للجراحة العامة

وبناء على الدراسة التي أجرتها الوزارة تبين عدم توفر الكادر الطبي المختص بتشغيل القسرة القلبية سواء في محافظة السويداء أو محافظة السويداء لذلك تريتاً بالأمر. وكشف حامد عن رفع مذكرة لسورية للتأمين لوجود تعرفه خاصة للمؤمنين بالبطاقة التأمينية، وفيما يتعلق بتأمين الرنين المغناطيسي في محافظة حمص فأكد أنه مدرج ضمن خطة الوزارة لعام ٢٠١٨ وسيكون بمشيى ابن الوليد.

المحدود من حيث الفوائد وشروط الحصول على القرض إذ لا يجوز أن تكون فائدة تقود ذوي الدخل المحدود مع أصحاب الدخل اللا محدود وتعديل السياسة الضريبية باتجاه «من يكسب أكثر يدفع أكثر»، إضافة إلى إعادة صرف الإجازات للعمال في القطاع العام إذ لا يتمكن العمال من الحصول على إجازاتهم نتيجة نقص العمالة والطالبة بزيادة الأجور وتخفيف الضرائب وتعديل القوانين الناظمة لحقوق العمال للمحافظة على العمال الذين صدوا في أصعب الظروف.

وطالب المدخلات بإلغاء المركزية في إجراء المسابقات وحصرها ضمن المحافظات لتخفيف الأعباء المالية على المواطن، وتثبيت العمال المؤقتين الذين ملّص على تعيينهم أكثر من خمس سنوات والمطلبة بنقل المملات التأمينية لعمال المصارف من تأمينات دمشق إلى تأمينات المحافظات التي يعمل بها العامل لتخفيف الوقت والجهد عن حالة العمال والنقاع وضرورة إحداث الملاك العددي للمؤسسة السورية للتجارة التي أحدثت في عام ٢٠١٧.

وأشارت المدخلات إلى أهمية تطوير عمل

كبيرة إضافة إلى الغرامات التي تدفع ولا يستفيد منها العمال، وطالبوا أيضاً بتشميل عمال العائلة بالمظلة التأمينية، كونهم يخرجون دون أي ضمان لحياتهم أو حياة أسرهم، وتمت المطالبة بإضفاء عمال المهن الطبية المساعدة والفنيين والتريض وخريجي المعاهد الطبية حيث تتجاهل وزارة الصحة تعويض مخاطر المهنة التي نص عليه قرار مجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٦ وحتى تاريخه.

وأشارت المدخلات إلى عدم وجود رؤية متكاملة حول آلية منح طبيعة العمل التي نص عليها القانون الأساسي للعمال في النولة، وتمت المطالبة بمنح كافة العاملين في المشافي العامة تعويض طبيعة عمل لا يقل عن ١٢ بالمئة وباقي العاملين في المراكز الصحية وإدارات مديريات الصحة لا يقل عن ٦ بالمئة وضرورة مشاركة التنظيم النقابي في المحافظات بكتابة القرارات التي تخص العاملين وأن تشكل لجان على مستويات مديريات الصحة ومنها التمثيل النقابي للتقل وتعووض العمل الإضافي والدوام.

إضافة إلى المطالبة بفصل قروض ذوي الدخل

مجمع صحارى العمالي، وبالتزامن مع ذكرى تأسيس الاتحاد انطلقت مؤتمرات الاتحادات المهنية حيث افتتح رئيس الاتحاد المهني لعمال نقابات الخدمات العامة نبيل العاقل أعمال مؤتمر الاتحاد وأكد في كلمة له ضرورة العمل والتعاون ليكون المؤتمر بمستوى تطلعات عمالنا وتحديات المرحلة، وبما يجسد تاريخ الحركة النقابية العريق، لافتاً إلى أهمية إغناء المؤتمر بالنقاشات المهمة التي تتناول قضايا العمال والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بكل موضوعية من أجل التوصل إلى كل ما يقيد العمل والعمال في القطاعات التي تتبع للاتحاد المهني للخدمات والتي هي على تماس مباشر بخدمة المواطن وتنشيط اقتصادنا الوطني. وتناولت مداخلات أعضاء المؤتمر قضايا عديدة منها تحويل عقود عمال المؤسسة العامة الاستهلاكية من عقود مقاولات إلى عقود سنوية، والإلغاء صفة متعهد عن النقابة واعتبارها صفة اعتبارية لما يساعد ذلك في المشاركة بتوقيع العقود مع الدوائر والمؤسسات، كما طرحوا قضية حسم ٥٪ كإصابة عمل لحساب التأمينات من نقابة العائلة والخدمات نظراً كونها بمبالغ

إقرار مشروع قانون إحداث قضاء متخصص بجرائم المعلوماتية والاتصالات

صالح: نخشى أن نحل قوانينها بدل قانون الإعلام
هنا غانم

أقر مجلس الشعب في جلسته أمس مشروع القانون المتضمن إحداث قضاء متخصص في قضايا جرائم المعلوماتية والاتصالات وأصبح قانوناً.

من جانبه قال النائب نبيل الصالح: «نخشى أن تستخدم المحاكم الإلكترونية لمنع النقد وحرية التعبير وقد تحل قضايا المحاكم الإلكترونية وقوانينها محل قانون الإعلام» وفقاً للمادتين الأولى والثانية من القانون فإنه يتم إحداث نيابة عامة ودوائر تحقيق ومحاكم جزائية بدائية واستئنافية في كل محافظة للنظر في جرائم المعلوماتية والاتصالات.

وتشير المادة الخامسة من القانون إلى أنه «تبقى جرائم المعلوماتية المرتبطة بجرائم توثيقية أو مالية أو إرهابية أو متعلقة بأمن الدولة من اختصاص المحاكم الناطرة بها موضوعاً». وحسب المادة السادسة فإنه يراعى عند اختيار القضاة أن يكونوا ممن تم تدريبهم على مكافحة جرائم المعلوماتية وجرائم الاتصالات أو ممن لديهم خبرة عملية في هذا النوع من القضايا. ووفقاً للأسباب الموجبة لفت وزير العدل هشام الشعار إلى أن وزارة العدل قامت بالتعاون مع وزارتي الاتصالات والتقانة والداخلية بتدريب المجموعة الأولى من القضاة من مختلف الدرجات القضائية على استقصاء جرائم المعلوماتية ومكافحتها وحججه الدليل الرقمي وكيفية تفتيش الحواسيب والخدمات واستعادة المعلومات والبيانات المحذوفة.

طرطوس تكافح التسول بالتشارك مع قرى الأطفال SOS

طرطوس الوطن



أيام العطل وستشمل كامل مساحة المحافظة حسب توجيهات المحافظ على أن يكون هناك مكتب مختص في كل مدينة في المحافظة. ويذكر أن جمعية SOS قرى أطفال سورية تعمل بطرطوس على العناية بالأطفال فاقدى الأبوين عبر مكتبها بطرطوس المسؤول عن طرطوس واللاذقية وضم المركز قسماً في قرية بيت العياط للعناية بمثل هذه الحالات والتنسيق مع مديرية التربية لإعادة الأطفال المتسربين إلى المدارس بتوجيه من المحافظ وآخر في بصيرة يقدم خدمات التعليم والتثقيف لإخوة الوافدين.

طرطوس وفريق SOS وتم تسير باص بحضور ممثلي كل الأطراف من الإناث والذكور والقيام بجولات مفاجئة نهاراً ومساءً في أوقات غير محددة لتنظيم الضبوط بحق المتسولين. وفيما يخص الأطفال من عمر ستة حتى ١٨ سنة أوضح جري أن SOS ستقوم باستلامهم بعد أخذ موافقة المحامي العام لإيوائهم في مركزها في بيت العياط من أجل تأمين الرعاية الصحية والتثقيف وحاجات النامة والعيش مبيناً أن عددهم حتى الآن ٦ أطفال.

وكشف عضو المكتب التنفيذي المختص أن الحملة مستمرة حتى في

أحد عضو المكتب التنفيذي في مجلس محافظة طرطوس محمد جري اللقاء القبض على العشرات في حملة مكافحة التسول التي انطلقت بطرطوس نهاية الأسبوع الماضي بينهم ستة أطفال، أغلبهم من الوافدين من مكتومي القيد وتم تنظيم الضبوط بحقهم وإحالتهم للقضاء، مبيناً أن النتائج جيدة حتى الآن من حيث تراجع مشاهد ظهور المتسولين في الشوارع.

وأوضح جري أن هذه الحملة تأتي بعد الاجتماع الموسع الذي ترأسه محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى بحضور قائد الشرطة ورئيس فرع SOS الجنائي ورئيس فرع جمعية طرطوس وتم التوجه خلاله لجميع الأطراف بضرورة التنسيق بينهم لمكافحة ظاهرة التسول التي تعاضت بطرطوس بعد قدوم الآلاف من الوافدين على خلفية الأزمة التي تمر بالبلاد.

وأضاف جري: إنه تم بعد ذلك تشكيل مكتب خاص لهذه الغاية من الشرطة السياحية ومديرية الشؤون الاجتماعية والعمل ومجلس مدينة

٦٣٣ اعتداء على أحراج اللاذقية في سنة ونصف السنة

اللاذقية - عبير سمير محمود

ولجان فرعية في المناطق بهدف الحد من التعديات على الحراج وخصيصاً قطع الأضباب والتفحيم وكيفية تنسيق الجهود للحد منها وضبطها، مبيناً أنه تم تنظيم ٧٧ ضبطاً حراجياً بحق المخالفين لقانون الحراج رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٧ وإحالتهم للقضاء.

وحول تفاصيل المخالفات الحراجية، أكد مدير الزراعة في اللاذقية منذ خريف لـ«الوطن» تنظيم ٦٩ ضبطاً حراجياً منذ بداية عام ٢٠١٨ حتى نهاية شهر شباط الفائت، منها ١٠ ضبوط كسر وعشاق، ٣٦ ضبطاً بسبب القطع والتشويه، ١٥ ضبطاً بسبب الحرق، ضبطاً بسبب التفحيم، ٦ ضبوط مصادرات حراجية مختلفة.

وأضاف خيريك أنه تم تنظيم ٥٦٤ ضبطاً حراجياً خلال العام الماضي، مبيناً أنها توزعت على الشكل التالي: ٦٦ مخالفة بسبب الكسر والعشاق، ٢٣٨ مخالفة قطع وتشويه، ١١٣ مخالفة حرق، ٧٧ مخالفة تفحيم، ٨ مخالفات بسبب الفلق، ٦٢ مصادرات حراجية مختلفة. ولفت مدير الزراعة إلى إقامة ورشة للعمل المركزي بمشاركة جميع أقسام الحراج في سورية، بهدف وضع التعليمات التنفيذية لقانون الحراج رقم ٦ لعام ٢٠١٨، مشيراً إلى أهمية الورشة لضمان الابتعاد عن التعديف وتنفيذ روح القانون الجديد الذي يهدف لحماية الحراج في البلد.

انقضاء فصل الشتاء لم يمنع التعديات على الأشجار في اللاذقية، فما بين القطع والكسر بهدف التدفئة، إلى المخالفات المستمرة بهدف التفحيم وتوريده إلى المحافظات الأخرى على مدار العام، يتم التعدي على «الذهب الأسود» أحد أهم الثروات الوطنية في سورية.

وحول الإجراءات التي تقوم بها محافظة اللاذقية للحد من هذه الظاهرة يقول محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن» أنه وعلى الرغم من اتساع الرقعة المساحية لحراج المحافظة فإن العمل مستمر بقمع هذه المخالفات من خلال مديرية الزراعة، مبيناً أن المتابعة مستمرة من خلال ١٢٨ عنصراً في الضابطة الحراجية موزعين على ٢٦ مخفراً حراجياً.

ولفت السالم إلى أنه خلال السنوات الأخيرة ونتيجة الأوضاع الأمنية التي مرت على المحافظة، استغل بعض ضعاف النفوس الثروات الوطنية ومن ضمنها الثروة الحراجية وذلك بحجة الوضع المعيشي السيئ وارتفاع أسعار المواد وغلاء المحروقات وعدم توفرها بالكميات الكافية. وأشار محافظ اللاذقية إلى تراجع وتيرة المخالفات عقب تشكيل لجنة مشتركة مع الجهات المعنية